



المكتب التنفيذي
للمجلس الوزاري للصحة
لدول مجلس التعاون

الاستراتيجية الفليمية للصحة والسلامة المهنية

إعداد

اللجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية

إشراف

أ.د. توفيق بن أحمد خوجة

صفر ١٤٣٢هـ / يناير ٢٠١١م







المحتويات

رقم الصفحة

الموضوع

٧	مقدمة	-
١١	ملخص الإستراتيجية الخليجية للصحة والسلامة المهنية	-
١٢	هيكل الخطة التنفيذية	-
١٤	خطة العمل	-
١٤	تطوير وتنفيذ أدوات سياسية معينة بصحة العمال	-
١٥	حفظ وتعزيز الصحة في أماكن العمل	-
١٦	تحسين أدوات خدمات الصحة المهنية	-
١٩	توفير وتبليغ البيانات الخاصة بالعمل والممارسة	-
٢١	دمج صحة العمال في السياسات الأخرى	-
٢٢	التعاون مع اللجان الخليجية والجهات والمؤسسات العربية والدولية	-
٢٣	أولويات الإستراتيجية الخليجية للصحة والسلامة المهنية	-
٢٣	مؤشرات التقييم	-
٢٣	تحليل نقاط القوة والضعف العامة لخطط واستراتيجيات اللجنة	-
٢٥	هيكل الخطة التنفيذية الخليجية للإستراتيجية الخليجية	-
٣١	المصادر والمراجع	-





مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين الذي هدانا إلى سواء السبيل. . والصلاة والسلام على نبيه محمد الصادق الأمين. وعلى أهله وأصحابه أجمعين ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين

إن حركة التطور السريعة التي شهدتها دول مجلس التعاون الخليجي خلال العقود الماضية ومارافقها من نهضة على جميع الأصعدة امتدت معها مظلة مشروعات التنمية وخدمات البنية التحتية إلى جميع أرجاء دول المجلس بحمد الله وفضله ثم بالرعاية الكريمة من لدن ولاة أمرنا حفظهم الله.

ونظراً للتطور الكبير الذي شهدته دول المجلس في كافة المجالات وبالأخص المجال الصناعي والزراعي والصحي واستقدام الملايين من العمالة الوافدة... علاوة على انخراط مواطني دول المجلس في مثل هذه المهن... لذا كان من الضروري إعطاء مزيد من الاهتمام بالصحة والسلامة المهنية في شتى المجالات.

وانطلاقاً من اهتمام مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون بموضوع الصحة والسلامة المهنية واستمراراً لنهج تعزيز صحة العمال والارتقاء بخدمات الصحة المهنية في دول المجلس. تم إعادة إحياء برنامج الصحة المهنية... والذي يهدف إلى تعزيز صحة العمال والارتقاء بخدمات الصحة المهنية في دول مجلس التعاون. وذلك نظراً للتطور الصناعي الكبير في دول المجلس وظهور العديد من التعرضات المهنية بمختلف أنواعها البيولوجية والفيزيائية والكيميائية والإشعاعية .





وعليه فقد شارك المكتب التنفيذي ومديره العام في العديد من المؤتمرات والندوات وحلقات العمل واللجان الاستشارية الوطنية والخليجية والإقليمية في هذا الصدد... علاوة على تعزيز العمل البناء المشترك مع المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية. ولأهمية هذا الجانب فقد تم إنشاء لجنة خليجية للصحة والسلامة المهنية منبثقة عن المكتب التنفيذي وقامت كل دولة بتسمية ممثل لها من بين المختصين في مجال الصحة والسلامة المهنية لعضوية اللجنة. وقد عقد الاجتماع الأول للجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية في مسقط بسلطنة عمان خلال الفترة من ٨-٩ ربيع الأول ١٤٢٨ هـ الموافق ٢٧-٢٨ مارس ٢٠٠٧ م. ووضعت اللجنة الرؤى والرسالة والأهداف الخاصة بهذه اللجنة. وتحليلاً مبدئياً لوضع الصحة المهنية في دول المجلس ومقترحة لخطة إستراتيجية خمسية للارتقاء بالصحة المهنية في دول المجلس وصدرت عنها عدة توصيات هامة.

هذا وقد عقد الاجتماع الثالث للجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية بمشاركة كافة دول مجلس التعاون. ويمثل عن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل ووزراء الشؤون الاجتماعية لدول الخليج العربية. وكذا المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بالرياض. ووضعت اللجنة في هذا الاجتماع الإستراتيجية الخليجية للصحة والسلامة المهنية وخطة تنفيذها.

والتي توجت باعتماد معالي الوزراء لها في الاجتماع السابع والستين لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون في جنيف (٢٥/١٥/٢٥ هـ الموافق ٢٠/٥/٢٠٠٩ م).

والتي أشاد بها المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط. كما أشاد بتبني الدول الأعضاء في مجلس التعاون لمبادرة أماكن العمل الصحية. وأبدى استعدادة لإدراج برنامج عن الصحة المهنية ضمن مشروع الأكاديمية الألكترونية.





ويطيب لي في هذا المقام أن أشيد بهذا العمل الجاد الذي قام به أعضاء اللجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية وهم:

- | | |
|---|----------------------------------|
| دولة الإمارات العربية المتحدة | ١- د. أحمد نبيل محمد أبو طالب |
| مملكة البحرين | ٢- د. سمير الحداد |
| المملكة العربية السعودية | ٣- أ. محمد حمد السعد |
| المملكة العربية السعودية | ٤- أ. حسين عايض البقمي |
| سلطنة عمان | ٥- د. سالم بن سعيد الوهبي |
| سلطنة عمان | ٦- د. عيسى بن سعيد الشعيلي |
| دولة قطر | ٧- د. صلاح عبدالله محمد |
| دولة قطر | ٨- د. حسين السيد عبدالسلام الفار |
| دولة الكويت | ٩- د. أحمد خضر سالم الشطي |
| الجمهورية اليمنية | ١٠- د. محمد مثنى سالم عبده |
| الجمهورية اليمنية | ١١- أ. عوض سعيد عبدالله الحنش |
| مثل المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العمل | ١٢- أ. جمال حسن السلطان |
| ووزراء الشؤون الاجتماعية بمملكة البحرين | ١٣- م. صالح بن مريخان المطيري |
| مثل المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية | |
| المكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول | ١٤- د. محمد سيد حسين أحمد |
| مجلس التعاون | |

أخيراً وليس آخراً، يطيب لي أن أشيد بجهود أصحاب المعالي ووزراء الصحة بدول مجلس التعاون الذين كان لهم الفضل بعد الله تعالى في إجاح هذا البرنامج، وللأخوة الزملاء أصحاب السعادة أعضاء الهيئة التنفيذية وأعضاء اللجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية على جهودهم وتعاونهم المستمر في متابعة وتنفيذ هذا البرنامج وتخطي الصعوبات، والشكر موصول لزملائي بالمكتب التنفيذي.



أملاً أن تستفيد الدول الأعضاء من هذه الإستراتيجية بحلتها الجديدة في كل ما يخص هذا البرنامج الحيوي الخليجي المشترك وبما يرتقي بجودة وسلامة خدمات الصحة والسلامة المهنية في دول المجلس. وأن يحفظ الله عز وجل بلادنا من كل سوء في ظل الرعاية الكريمة من لدن ولاة أمرنا أيدهم الله... وبارك لنا جميعاً في صحتنا وعافيتنا.

والله أدعو أن يجعل عملنا خالصاً لوجهه الكريم... إنه نعم المولى ونعم النصير...

والله ولي التوفيق.

المدير العام

أ.د. توفيق بن أحمد خوجة





ملخص الإستراتيجية الخليجية للصحة والسلامة المهنية

الرؤية

الصحة المهنية استثمار حيوي للتنمية

الرسالة

تطوير السياسات والبنى التحتية والتكنولوجيات والشراكات التي من شأنها أن تسهم في تحقيق مستوى اساسي لحماية وتعزيز الصحة في جميع أماكن العمل

الأولويات

- توفير الخدمات الصحية المهنية وإتاحتها
- تفعيل اللجان الوطنية للصحة والسلامة المهنية
- مرتسمات الصحة المهنية
- جدول الأمراض المهنية ونسب فقد الوظيفة لأعضاء الجسم
- تنمية الموارد البشرية.
- تصميم نظم ترصد فعالة لكل من الاصابات والأمراض المهنية
- التشبيك على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

مجالات العمل





هيكل الخطة التنفيذية للإستراتيجية الخليجية للصحة والسلامة المهنية

إن المحافظة علي صحة العاملين في المصانع والمهن الأخرى يعد استثمارا حيويا هاما ينعكس بالإيجاب علي الناتج القومي الوطني ويسهم في دعم التقدم الاقتصادي والاجتماعي بالإضافة للمردود الصحي الكبير ، كما ينعكس مباشرة علي تنمية صحة العاملين وأسرههم من خلال تبني سلوكيات صحية تستهدفها الكثير من البرامج الصحية الأخرى فالعمال مجتمع منظم ومنتظم قادر علي استيعاب كل من التوجيهات والتوجيهات الصحية ونقلها في محيط الأسرة حيث يتمتع رب الأسرة بتأثير بالغ وقوي علي جميع أفراد الأسرة الآخرين وخاصة الأولاد ، كما تتفق تلك التوجيهات مع الاستراتيجيات والمبادرات الصحية الحديثة للمنظمات العالمية في هذا الشأن وخاصة منظمة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولي حيث شاعت مفاهيم كثيرة مثل بيئة العمل الصديقة وأمكنة العمل الصحية وما يزيد الأمر أهمية هو تضافر جهود تلك المنظمين الدوليتين في الآونة الأخيرة لتحسين وحماية صحة العاملين.

إن توفير بيئة عمل آمنة لا تتطلب فقط خلو بيئة العمل من المخاطر الصحية بل يجب أن تتوفر فيها ظروف فيزيائية ونفسية واجتماعية وتنظيمية تتضافر لتحافظ علي صحة العمال وتعزز سلامتهم ويمكن تحقيق ذلك من خلال خلق بيئة داعمة للصحة والسلامة بالإضافة لتعزيز صحة العمال وإكسابهم سلوكيات داعمة للصحة لتجنب مختلف المخاطر التي قد يواجهونها في عملهم أو بسببه من خلال مرتكزين أساسيين هما المحافظة علي صحة العاملين ثم تعزيزها.

وتعدد عوائد تعزيز صحة العاملين سواء مباشرة أو غير مباشرة علي الكثير من المجالات الحياتية والاقتصادية والاجتماعية سواء لأرباب العمل أو العمال أنفسهم وأسرههم أو المجتمع ككل أو أجهزة





وخدمات الدولة ، فعلي سبيل الأمثلة وليس الحصر: تحسين جودة الحياة عموماً وخفض معدلات المرضة ومن ثم الوفاة وتخفيف العبء علي الخدمات الصحية والتأمينية وخفض التكلفة العلاجية والسيطرة علي تغيب العمال وفع الكفاءة الانتاجية وزيادة الدخل القومي كما سيؤدي تحسين بيئة العمل الداخلية الي خفض معدلات التلوث وتحسين البيئة الخارجية المحيطة بأماكن العمل.

ولضمان نجاح الخطط والاستراتيجيات الموجهة لتحسين وتعزيز صحة العاملين يجب أن تركز علي مبادئ عامة وأساسية منها: تكوين وجهة نظر عامة وشاملة ، تضافر كل جهود جميع الجهات المعنية بصحة العاملين والتنسيق بينها لتحقيق الهدف المنشود ، شراكة جميع فئات المجتمع والمهتمين بصحة العاملين وحفزهم علي المشاركة الايجابية الفعالة ودمج البرامج المستحدثة داخل الأنظمة الموجودة بالفعل لضمان الاستدامة والاستمرارية علي المدى الطويل.

ولقد تبنت اللجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية خطة العمل العالمية المعنية بصحة العمال (٢٠٠٨ - ٢٠١٧) والتي أصدرتها الجمعية العامة للصحة / منظمة الصحة العالمية في دورتها الستين/ جنيف مايو ٢٠٠٧م، وتشمل غايات خطة العمل الآتي:

- تطوير وتنفيذ أدوات سياسية معنية بصحة العمال.
- حفظ الصحة وتعزيزها في أماكن العمل.
- تحسين أداء خدمات الصحة المهنية وتحسين إتاحتها.
- توفير وتبليغ البيانات الخاصة بالعمل والممارسة.
- دمج صحة العمال في السياسات الأخرى.



خطة العمل (٢٠٠٨ - ٢٠١٢)

تغطي خطة العمل الحالية خمس سنوات بدء من عام ٢٠٠٨ حتى نهاية عام ٢٠١٢ ، وتعمل هذه الخطة كدليل استرشادي لكل من الدول الأعضاء واللجنة عن مدي التقدم الذي تم إحرازه في تطبيق الأنشطة ومتابعة مدي تنفيذ خطط العمل والبرامج والاستراتيجيات المستهدفة.

١- تطوير وتنفيذ أدوات سياسية معنية بصحة العمال:

١-١- وضع وصياغة خطط وطنية للدول الأعضاء:

تضع كل دولة خطتها الوطنية بما يتناسب مع ظروفها وإمكاناتها . علي أن تعمل اللجنة علي حث الدول الأعضاء علي وضع وتنفيذ تلك الخطط وعلي تقييم مدي التنفيذ وكفاءته ، علي أن تتضمن تلك الخطط - علي الأقل - العناصر الآتية:

١-١-١- المرتسم الوطني للصحة والسلامة المهنية:

باستخدام استمارة مكتب العمل الدولي وأفضل الممارسات والتوصيات والارشادلت الدولية في هذا الشأن . متابعة وتحديث البيانات دوريا . مقارنة المرتسمات الخليجية واعداد مرتسم خليجي شامل للدول الأعضاء.

٢.١.١ أولويات العمل.

٣.١.١ الأغراض والأهداف.

٤.١.١ الاجراءات.

٥.١.١ آليات التنفيذ.

٦.١.١ الموارد البشرية والمالية.

٧.١.١ الرصد والتقييم والتحديث: من خلال مؤشرات وطنية واضحة سهلة القياس.

٨.١.١ التبليغ والمساءلة.



وتعطي اللجنة أولوية خاصة لبرامج الصحة والسلامة المطبقة في المؤسسات الصحية وجميع العاملين فيها وخاصة برامج منع ومكافحة الالتهاب الكبدي بكافة أنواعه وبالتحديد برنامج التمنيع للالتهاب الكبدي البائي وتحث اللجنة الدول الأعضاء علي تبني تلك البرامج تمشيا مع الأولويات الدولية في هذا الشأن.

٢-١- مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية:

حث الدول الأعضاء علي تبني القوانين والتشريعات الدولية في هذا الشأن بما يتناسب ومصحة تلك الدول . كما تحث اللجنة الدول علي تبني قائمة الأمراض المهنية المقترحة من مكتب العمل الدولي بما يتناسب والتعرضات المهنية ووسائل التشخيص والخبرات البشرية المتوفرة . وتعمل اللجنة علي توفير قائمة استرشادية لتلك الأمراض طبقا للظروف في المنطقة وكذلك تعد لائحة استرشادية للتقييم الوظيفي للأعضاء . كما تعد اللجنة تقريرا مقارنة للقوانين والتشريعات الخاصة بالصحة والسلامة المهنية بين الدول الأعضاء تمهيدا لاعداد لائحة استرشادية في هذا الشأن . وتشمل الأنشطة المتوقعة لتحقيق ذلك الهدف:

١-٢-١- مراجعة تشريعات وقوانين الصحة والسلامة المهنية بكل دولة.

٢-٢-١- إجراء التعديلات والاضافات اللازمة بما يتفق واللائحة الاسترشادية للجنة والتوجهات الدولية في هذا الشأن.

٢- حفظ وتعزيز الصحة في أماكن العمل:

الكثير من المخاطر المهنية يمكن تلافيها والسيطرة عليها باتباع الممارسات الصحية المناسبة مع تزويد العمال بالمعلومات والأدوات والمعدات المساعدة التي تمكنهم من أداء مهامهم دون تأثر صحتهم ، إن الممارسات والسلوكيات الصحية من دون شك لها تأثير عام علي القدرة علي العمل ومن ثم يجب تزويد العمال بالثقيف الصحي المناسب لتوقي المخاطر الصحية عموما ومخاطر العمل خصوصا حيث تعزز السلوكيات الصحية السليمة والاستشارات والتوعية الصحية مقدرة العمال الصحية . وتضع اللجنة ضمن أولوياتها في هذا الشأن برامج النشاط البدني



ومكافحة التدخين والإدمان عموماً بالإضافة للضغط النفسية والعصبية داخل العمل ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

١-٢- برامج تعزيز الصحة في العمل:

العمل علي حث إدارت المصانع الكبيرة من خلال إدارات أو أقسام صحة وسلامة البيئة علي دمج مفاهيم تعزيز الصحة داخل برامجها واتباع ارشادات منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن.

٢-٢- دمج تعزيز الصحة في أماكن العمل ضمن مفهوم مكافحة الأمراض المزمنة غير السارية

٣-٢- استحداث أدوات بسيطة سهلة التطبيق لتقييم المخاطر المهنية

٤-٢- ايجاد بيئة عمل صحية وخاصة في مجال الادارة المتكامل للمواد الكيماوية:

ويمكن تحقيق ذلك من خلال مسح وطنية شاملة ممثلة لجميع أماكن العمل والمهن للتعرف علي المخاطر والتعرضات المهنية الموجودة وتوزيعها ومدى خطورتها وبهذا يمكن وضع قائمة بالأولويات ، ومن خلال السياسات والخطط الوطنية يمكن تحديد الأهداف بكل دقة شاملة التعرضات الكيماوية بالإضافة للتعرضات الأخرى مثل التعرضات الفيزيائية والبيولوجية والبيوحركية والنفسية

٣- تحسين أدوات خدمات الصحة المهنية:

إن التغطية الكاملة للعمال بخدمات الصحة المهنية تعد مطلباً هاماً لجميع الدول الخليجية وتعمل اللجنة علي حث الدول لتغطية أكبر نسبة ممكنة من العمال بخدمات الصحة المهنية الشاملة وذات الجودة العالية ، ونظراً لتشعب وتعدد التخصصات المطلوبة لتحقيق تلك الخدمة الشاملة فإنه يلزم التنسيق بين الكثير من التخصصات الطبية والبيئية والهندسية ومنها الطب المهني والتمريض والصحة الصناعية و فسيولوجيا العمل و العلاج الطبيعي وعلوم الهندسة الحركية والأمان الهندسي بالإضافة الي سيكولوجيا العمل ، ولتحقيق تلك الأهداف سوف يتبع الآتي:





١-٣- زيادة تغطية العمال بخدمات الصحة المهنية:

من خلال برامج محددة لتقديم تلك الخدمات في المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر (حيث تكمن المشكلة) وتقديم أنظمة ونماذج صحية مناسبة وقابلة للتطبيق العملي تتناسب وظروف كل بلد بالتعاون مع كل الجهات المعنية ، علي أن يتم تقييم ذلك من خلال مؤشرات ومعايير واضحة ومحددة سهلة القياس وكذلك من خلال نظام محدد لضبط الجودة ، وتبرز هنا أهمية التعاون مع القطاعات الخاصة وأهمها القطاع البترولي حيث تتوافر الامكانيات البشرية والمادية والتقنية لتعزيز ليس فقط صحة العمال بل وأسرههم أيضا من خلال منظومة شاملة متكاملة.

٢-٣- التنسيق بين مقدمي خدمات الصحة المهنية:

لضمان عدم ازدواجية أو تضارب الخدمات المقدمة من خلال خطة شاملة ومن خلال تفعيل دور اللجنة الوطنية للصحة والسلامة المهنية

٣-٣- تنمية الموارد البشرية الخاصة بخدمات الصحة المهنية:

يوجد قصور واضح بالنسبة لعدد مقدمي خدمات الصحة المهنية وخاصة الكوادر الوطنية في جميع دول مجلس التعاون الخليجي نظرا لتعدد وتشعب تخصصات مقدمي خدمات الصحة المهنية ، كما أنه لا يوجد معاهد تعليمية متخصصة تمنح درجات علمية في تلك التخصصات ، وبالرغم من تدريس الصحة المهنية ضمن مناهج طب المجتمع لطلاب كليات الطب في معظم الدول إلا أنها تحتاج لتطوير كبير كما لا توجد مناهج مماثلة في كليات ومعاهد التمريض ، كما يشكل عدم توفر المعلومات عن تخصص الصحة المهنية بين متخذي قرار تعيين مقدمي الخدمات الصحية في المصانع سببا آخر لقلّة العدد

١-٣-٣- وضع خطة سنوية للابتعاث الخارجي:

لتأهيل الكفاءات الوطنية في جميع التخصصات المطلوبة لدعم خدمات الصحة المهنية طبقا لاحتياجات كل دولة.





٣-٣-٢- وضع برنامج تدريبي:

دوري ذات أولويات محددة تتولى تنظيمه اللجنة ويعقد في الدول الأعضاء بالتبادل مع التركيز علي الموضوعات المشتركة مثل تقييم نسب فقد الوظيفي ودرجة العجز الناشئة عن الاصابات والأمراض المهنية . علي أن تهدف البرامج التدريبية التي تنظمها اللجنة اساسا الي تدريب المدربين مع تشجيع الدول الأعضاء علي تصميم برامج تدريبية دورية لرفع قدرات ومهارات العاملين في مجال تقديم خدمات الصحة المهنية . عقد مؤتمر دولي للصحة والسلامة المهنية يعقد سنويا بإحدي دول مجلس التعاون الخليجي ويفضل أن يتزامن مع الأسبوع الخليجي للصحة المهنية.

٣-٣-٣- وضع برنامج محدد لتبادل الخبرات:

بين مقدمي خدمات الصحة المهنية في الدول الأعضاء علي أن يتم تحديد برنامج ثابت تتولي وضعه كل دولة طبقا لظروفها علي أن تتولي اللجنة التنسيق والتنفيذ لبرنامج الزيارات طبقا لبروتوكول تعده اللجنة.

٣-٣-٤- تفعيل دور الجمعيات الأهلية المهنية الخليجية وذات العلاقة بالصحة المهنية:

وتشجيعها للقيام بدور فعال في تحسين صحة العمال بدول مجلس التعاون الخليجي.

٣-٣-٥- إدراج برامج تدريبية متخصصة عن الصحة المهنية:

وذلك ضمن الأنشطة التدريبية لمقدمي الخدمات الصحية في مراكز الرعاية الصحية الأولية علي أن يستعان بالبرنامج التدريبي لمنظمة الصحة العالمية في هذا الشأن.

٣-٣-٦- تصميم ورش عمل تدريبية:

لمقدمي خدمات الصحة المهنية في المؤسسات والمصانع والشركات وربطها بأنظمة التعليم الطبي المستمر طبقا للمنظم المتبعة في كل دولة.



٧-٣-٣- التنسيق مع المؤسسات التعليمية:

وخاصة الأعلى من الثانوي لقرار مناهج عن الصحة المهنية ضمن المقررات التدريسية للطلاب الذين قد يلتحقوا بوظائف تقديم خدمات الصحة المهنية في أماكن العمل المختلفة.

٤-٣- تبني معايير قياسية لخدمات الصحة المهنية:

لضمان حد أدنى من الصحة والسلامة والأمان في أماكن العمل فإنه لابد من تحديد مستويات للتعرض للمخاطر في جميع ظروف العمل ، وتوفر تلك المستويات حدا للمقارنة والمتابعة وتقييم جهود المكافحة كما تقدم مؤشرا واضحا للمخططين وواضعي سياسات الصحة والسلامة . توجد عدة قوائم لمستويات التعرض في بيئة العمل مستخدمة في دول مجلس التعاون الخليجي أهمها المواصفة الخليجية والأمريكية والانجليزية مع وجود بعض التعديلات عليها في البلدان المختلفة. ونظرا لعدم تحديث المواصفة الخليجية فإن تبني إحداها أو تبني مواصفة جديدة يترتب عليه أعباء اقتصادية كبيرة كما يجب الأخذ في الاعتبار تنوع العمالة وثقافتها الأمنية في المنطقة الخليجية.

١-٤-٣- التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية في الدول الأعضاء:

وذلك لمناقشة مستويات التعرض المقترحة وتبني مواصفة موحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.

٢-٤-٣- تبني معايير موحدة وقوائم استرشادية ونظم ممارسة:

طبقا للتوصيات الدولية علي أن تتناسب مع الظروف الخليجية.

٣-٤-٣- تضمين المواصفات والقوائم الاسترشادية وأفضل نظم الممارسة داخل برامج الصحة المهنية المقدمة.

٤- توفير والتبليغ عن البيانات الخاصة بالعمل والممارسة:

إن تحليل بيانات ذات مصداقية واعتمادية وجودة عالية لتحديد الاتجاهات في الصحة المهنية والتعرف علي الأولويات الوطنية والمحلية يعد مطلبا هاما لمتخذي قرارات السياسات والممارسات



الصحة المهنية . كما أن تسمية (هيئة / لجنة / شخص) علي المستوي الوطني ليكون نقطة ارتكاز للتواصل علي مستوي دول مجلس التعاون الخليجي والمستوي الدولي تتوفر لديه جميع البيانات والمعلومات عن الصحة المهنية في كل من البلدان يعد مطلباً محورياً . إن توفر وتداول المعلومات يخدم التدريب والبحوث والممارسات السليمة كما أن تبادل المعلومات بين دول مجلس التعاون الخليجي يصب في مصلحتها جميعاً . أن دراية متخذي القرارات والعمال وأصحاب العمل والسياسيين بأهداف الصحة المهنية سيسهل مهمة الترويج وتنفيذ الاستراتيجيات.

٤-١- دعم انشاء بنوك / مراكز لمعلومات الصحة المهنية:

ويتم ذلك علي المستوي الوطني والاقليمي بالاستعانة بالأنظمة المتوفرة في كل من منظمة الصحة العالمية (المراكز المتعاونة مع المنظمة) أو مكتب العمل الدولي . مع دراسة التجربة اليمنية والاستفادة منها في هذا الشأن.

٤-٢- تصميم / تحسين نظم ترصد صحة العمال والأمراض والإصابات المهنية:

مع الأخذ في الاعتبار الاستفادة من برنامج مكتب العمل الدولي لترصد الاصابات (قدمت سلطنة عمان نسخة منه) حيث يمكن تقدير عبء الأمراض والاصابات المهنية في كل دولة بالاضافة لتقدير شامل علي مستوي دول مجلس التعاون الخليجي نظراً لتبني نفس برامج الترصد . كما يمكن توفير بيانات عن الوفيات الناجمة من الأمراض والاصابات المهنية وكذلك ادراج المهنة ضمن بيانات شهادة الوفاة.

٤-٣- دعم تداول البيانات والمعلومات:

ويتم ذلك علي المستوي الوطني والخليجي سواء بين مقدمي الخدمات أو متلقيها أو مستخدميها من أصحاب الأعمال والعلماء والدارسين والاعلاميين وجمعيات النفع الأهلي وحتى كافة أفراد المجتمع من خلال: مواقع علي شبكة الانترنت الدولية أو المطبوعات الدورية أو الموسمية أو الكتيبات الاسترشادية أو اللقاءات مع وسائل الاعلام المختلفة . والاحتفال بأسبوع الصحة المهنية الخليجي (٢٨ ابريل) . كما ينبغي التركيز وتوضيح فرص حل المشكلات الصحية من خلال التدخلات الفعالة في أماكن العمل.





٤-٤- دعم وتشجيع البحوث التطبيقية الخاصة بصحة العمال:

توفير جميع الموارد والامكانيات لدعم البحوث التطبيقية والتدخلية الهادفة لحماية صحة العمال وتعزيز صحتهم والعمل مع الجهات المعنية لوضع تلك البحوث علي قائمة أولويات البحوث الوطنية والمنح الدراسية التي تدعمها الدولة وتدعيم البحوث التشاركية مع الكليات والمعاهد الطبية . كذلك إعداد وتنفيذ بحوث مشتركة بين دول مجلس التعاون الخليجي تهدف للتعرف علي المشاكل الصحية للعمال وأهم الطرق للتعامل معها والوقاية منها ويمكن الاستعانة بالخبرات التقنية والعلمية لكل من منظمة الصحة العالمية ومكتب العمل الدولي.

٤-٥- انشاء مراكز مرجعية وطنية للصحة والسلامة المهنية:

هناك قصورا شديدا في الخبراء في مجالات الصحة المهنية المختلفة كما أن اعداد معايير ومواصفات خليجية يتطلب الكثير من الجهد والأموال والأجهزة ذات التقنية العالية . كما أن تشابه دول المنطقة من حيث الاعتماد علي الصناعات البترولية والبتروكيميائية يحتم انشاء مركز خليجي يعطي أولوية لتقديم الاستشارات العلمية العملية واجراء الدراسات الصحية والبيئية واقتراح مستويات المعايير البيئية المبني علي تحليل المخاطر واصدار الدلائل الاسترشادية وتقديم أفضل الممارسات وتقديم برامج تدريبية متخصصة . كما يساعد هذا المركز علي نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة من الدول الأكثر تقدما وتقديم الخبرات للبرامج القومية . علي أن يتم الاستفادة من الخبرات الأمريكية والأوروبية في هذا المجال حيث لا يوجد مثل هذا المركز في دول مجلس التعاون الخليجي . كما يجب تشجيع الدول الأعضاء علي انشاء مثل ذلك المركز علي المستوي الوطني ولا يتسع المجال هنا لوضع ملخص أو حتي هيكل خطة عمل لانشاء مثل هذا المركز.

٥- دمج صحة العمال في السياسات الأخرى:

إن التطبيق الناجح لبرامج واستراتيجيات الصحة المهنية يتطلب التعاون الوثيق والتنسيق المشترك بين مختلف الادارات الصحية أولا ثم مع القطاعات الأخرى في الدولة والمهتمة بصحة



العمال ، فأنشطة الصحة المهنية لها روابط مع أنشطة أخرى متوازية مثل الأمن الصناعي وحماية البيئة والرعاية الصحية الأولية والخدمات الصحية المتخصصة بالمستشفيات والمراكز الصحية المتقدمة ، ناهيك عن الجهات الأخرى التي تتدخل أثناء الطوارئ والأزمات ، كل هذا بالإضافة للطبيعة الخاصة للمؤسسات الصغيرة والعمل الفردي بل وحتى العمل المنزلي ، مع الأخذ في الاعتبار بعض الأنشطة المهنية ذات الطبيعة الخاصة مثل الزراعة والصيد وأعمال البناء والتشييد وخاصة شركات مقاولات العمال المنتشرة في دول مجلس التعاون الخليجي ، وينبغي هنا التنويه لأهمية الدور المناط باللجنة الوطنية للصحة والسلامة المهنية والتي سبق ذكرها في البند (٢-٣).

- ١-٥- العمل علي دمج صحة العمال في البرامج والخطط الوطنية للتنمية المستدامة.
- ٢-٥- العمل علي دمج صحة العمال ضمن اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وخصوصا في مناطق التجارة الحرة.
- ٣-٥- العمل علي دمج صحة العمال ضمن المناهج الدراسية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي وخصوصا في التدريب المهني وكليات العلوم التطبيقية.
- ٤-٥- العمل علي وضع صحة العمال من ضمن أولويات جمعيات النفع الأهلي والقيادات المحلية والشعبية.

٦- التعاون مع اللجان الخليجية والجهات والمؤسسات العربية والاقليمية والدولية:

لا تزال اللجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية في مراحلها الأولى وهناك سعي حثيث لوضع صيغة ملائمة لسياسات واستراتيجيات التعاون مع اللجان والمنظمات الاقليمية والدولية المعنية بصحة العمال وأهمها وزارات العمل بدول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية ومكتب العمل الدولي ومكتب منظمة الصحة العالمية لأقليم شرق البحر الأبيض المتوسط وشمال افريقيا.

- ١-٦- العمل علي تمثيل واشتراك ممثل للجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية في أعمال الهيئات/المنظمات المذكورة التي تعني بصحة العمال.





- ٢-٦- العمل علي وضع اللجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية علي قوائم مراسلات جميع تلك الهيئات / المنظمات.
- ٣-٦- تشجيع مشاركة ممثلين عن الهيئات/المنظمات المذكورة في أنشطة اللجنة الخليجية للصحة والسلامة المهنية.

أولويات الإستراتيجية الخليجية للصحة والسلامة المهنية:

- توفير خدمات الصحة المهنية وإتاحتها.
- تفعيل / تشكيل اللجان الوطنية للصحة والسلامة المهنية في كافة دول مجلس التعاون الخليجي.
- إعداد تقرير شامل عن مرتسمات الصحة المهنية في دول مجلس التعاون الخليجي.
- تحديث التشريعات الخاصة بجدول الأمراض المهنية ونسب فقد الوظيفي لأعضاء الجسم.
- تنمية الموارد البشرية المهنية طبقا لاحتياجات الدول.
- تصميم نظم ترصد فعالة لكل من الاصابات والأمراض المهنية.
- التشبيك على المستوى المحلي والإقليمي الدولي.

مؤشرات التقييم:

تقوم كل دولة باعداد مؤشرات وطنية كمية واضحة سهلة القياس لكل هدف أساسي (أو مرحلي) طبقا لتفاصيل خطتها الوطنية ويمكن من خلال هذا المؤشر قياس مدي نجاح تطبيق الخطة كما يمكن اللجنة من متابعة مدي تنفيذ ونجاح الخطط الوطنية في الدول الأعضاء والاستفادة من كل من معطيات النجاح وأسباب الاخفاق.

تحليل نقاط القوة والضعف :

نقاط القوة Strengths:

- ارتباط اللجنة بالمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون.



- أعضاء اللجنة يمثلون دولهم وجميعهم يمثلون نقاط ارتكاز محورية لاعداد وتنفيذ برامج واستراتيجيات الصحة المهنية في بلادهم.
- التجانس والتشابه في ظروف العمل والأخطار المنتشرة والمشاركه في التطلعات والآمال بين دول المجلس.
- اعتماد هذه الإستراتيجية على الخطة العالمية لصحة العمال (منظمة الصحة العالمية) والتزام دول المجلس بها.

نقاط الضعف Weaknesses:

- قلة الموارد المالية المخصصة.
- ضعف آليات التنفيذ والمتابعة لقرارات والتوصيات الصادرة عن اللجنة ومدى التزام الدول بتنفيذها.
- ندرة الكوادر البشرية المؤهلة.
- ضعف التنسيق بين الجهات المتعددة ذات العلاقة.
- تعدد الجهات المشرعة.

الفرص المتاحة Opportunities:

- اجتياح سوق العمل للكوادر الوطنية المؤهلة.
- إن إدراك منظمة الصحة العالمية لأهمية صحة العمال في الآونة الأخيرة وإصدارها لاعلان صحة العمال في يونيو ٢٠٠٦ بايطاليا يعد فرصة ذهبية لابد من استغلالها للترويج وتدعيم برامج حماية وتعزيز صحة العمال.
- تشكل الظروف الناشئة من عولة التجارة والصناعة والمناطق الحرة والتي بدأت تنتشر في معظم دول مجلس التعاون فرصة مواتية للدفع بأهمية صحة العمال ووضعها من ضمن أجندات عمل تلك المؤسسات العملاقة.
- تلاقي الأهداف المشتركة للمكتب التنفيذي لمجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون والمكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية والتنسيق الفاعل بينهما.



التحديات Challenges:

- قلة وعي غالبية أصحاب العمل والعمال بأهمية الصحة والسلامة العمال وتأثيرها المباشر علي المقدرة علي العمل والإنتاجية.
- الأزمة المالية العالمية والتأثير السلبي على التقلبات الاقتصادية والعالمية على الإلتزام بالمعايير الخاصة بالصحة والسلامة المهنية في ظل هذه التطورات.
- النمو الاقتصادي السريع في دول الخليج.

هيكل الخطة التنفيذية للإستراتيجية الخليجية:

تشكل الجداول الآتية اطارا عاما لهيكل الخطة التنفيذية والتي يقوم بتنفيذها كل من وزارات الصحة في مجلس دول التعاون بالاضافة للجنة نفسها ، مع الأخذ في الاعتبار أن ذلك الهيكل يعد اطارا توجيهيا وليس خططا مفصلة حيث يحتاج كل نشاط في الخطة الي تفاصيل دقيقة تشمل الأنشطة الفرعية والجداول الزمنية المفصلة (بفضل بالأشهر) والموارد المالية والبشرية التي يحتاجها تنفيذ كل نشاط بالاضافة للمؤشرات التفصيلية لتقييم مدى تحقيق الهدف المراد تحقيقه من خلال ذلك النشاط.



نظرة سريعة علي هيكل الخطة التنفيذية

المؤشرات	الانتهاء	الجهات المنفذة/ الشركاء	النشاط	الهدف	الغاية
تقرير خطة عمل	٢٠٠٩	وزارة الصحة	تكوين لجنة وطنية عليا من الجهات المعنية	تصميم خطط وطنية للصحة والسلامة المهنية	تطوير وتنفيذ أدوات سياسية معنية بصحة العمال
			جمع بيانات عن الوضع الراهن		
			حصر الموارد البشرية والمادية		
			كتابة خطة العمل		
مسودة تشريعات	٢٠٠٩	وزارة الصحة وزارة العمل	تكوين لجنة مشتركة من الجهات المعنية	تحديث القوانين والتشريعات	
			حصر وجمع القوانين		
			مراجعة النصوص		
		اللجنة الخليجية	إعداد مسودة مقترحة بالاضافات والتعديلات		
			وزارة الصحة		إجراء دراسة مقارنة بين الدول
					اعداد المسودة النهائية
عرض المسودة النهائية للاعتماد					



المؤشرات	الانتهاء	الجهات المنفذة/ الشركاء	النشاط	الهدف	الغاية
عدد أنشطة تعزيز الصحة بالشركة	٢٠١٠	وزارة الصحة	توعية الإدارة العليا بأهمية تعزيز الصحة	تعزيز الصحة في الشركات الكبيرة والمتوسطة	حفظ وتعزيز الصحة في أماكن العمل
			تكوين لجنة تعزيز الصحة بالمصنع		
			إعداد خطة تعزيز الصحة بعد دراسة الوضع الراهن		
			تنفيذ الخطة		
متابعة وتقييم وتحديث الخطة					
تقرير خطة	١٠٠٩	وزارة الصحة	وضع خطة مرحلية لتعزيز الصحة في الشركات الصغيرة طبقا لعدد العمالة	تعزيز الصحة في الشركات الصغيرة	
عدد المصانع التي تم مسحها بيئيا	٢٠٠٩	وزارة الصحة اللجنة	إعداد أدوات تقييم المخاطر المهنية في أماكن العمل	توفير بيئة عمل صحية	
		وزارة الصحة	إجراء مسح وطنية شاملة لحصر التعرضات المهنية		
			وضع قائمة بأولويات المخاطر		
إعداد خطة تفصيلية لاحتواء ومكافحة المخاطر					



المؤشرات	الانتهاء	الجهات المنفذة/ الشركاء	النشاط	الهدف	الغاية
نسبة العمال التي تم تغطيتها	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	وزارة الصحة جهات أخرى	تطبيق التشريعات الخاصة بتوفير مستوي وسبل الرعاية الصحية طبقا لعدد العمال	زيادة تغطية العمال بخدمات الصحة المهنية	تحسين وإتاحة أدوات خدمات الصحة المهنية
		وزارة الصحة	إعداد خطط محلية مفصلة لمواعيد وأماكن وكيفية إجراء الفحص الطبي الدوري اعتمادا علي أدوات التقييم التي سبق اعدادها		
			تأهيل / زيارة عدد مراكز صحية قادرة علي تقديم خدمات الصحة المهنية		
عدد المبتعثين عدد المتدربين عدد الدورات عدد ساعات المناهج	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	وزارة الصحة	إعداد خطة ابتعاث للكوادر الوطنية	تأهيل كوادر مدمية لتقديم خدمات الصحة المهنية	
		اللجنة	وضع برنامج تبادل الخبرات بين دول مجلس التعاون		
		اللجنة / وزارة الصحة	إعداد برنامج تدريب المدربين		
		وزارة الصحة	عقد مؤتمر سنوي		
		وزارة الصحة	إعداد برامج تدريب وطنية تدريب أطباء الرعاية الصحية الأولية		
عدد اجتماعات اللجنة	٢٠٠٨	وزارة الصحة جهات أخرى	إدخال / تطوير مناهج الصحة المهنية في كليات الطب والتمريض والمعاهد التطبيقية	التنسيق بين مقدمي خدمات الصحة المهنية	
		وزارة الصحة جهات أخرى	تفعيل دور اللجنة الوطنية للصحة والسلامة المهنية في دول مجلس التعاون		
صدور لائحة معايير	٢٠٠٨	وزارة الصحة جهات أخرى	دراسة ومناقشة المعايير الخليجية والانجليزية والأمريكية مع كافة الجهات المعنية لاستنباط قائمة معايير خليجية حديثة موحدة	تبني معايير قياسية للتعرضات المهنية	



المؤشرات	الانتهاء	الجهات المنفذة / الشركاء	النشاط	الهدف	الغاية
تخصيص ميزانية للمركز	٢٠٠٩	وزارة الصحة	تصميم خطة نظام معلوماتي متكامل	إنشاء مركز لمعلومات الصحة المهنية	توفير وتبليغ البيانات الخاصة بالعمل
			أخذ الموافقات الادارية اللازمة		
			توفير الموارد البشرية وغير البشرية		
			تطبيق النظام		
			متابعة وتقييم وتحديث النظام		
صدور موقع علي الانترنت عدد المطبوعات تقارير الاحتفاء بالأسبوع الخليجي واليوم العالمي	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	وزارة الصحة / اللجنة	تيسير اتاحة البيانات	إتاحة وتداول البيانات والمعلومات	
			انشاء موقع علي الشبكة العنكبوتية الدولية		
			إصدار سلسلة مطبوعات استرشادية وتوعوية		
			المشاركة الفعالة في الأسبوع الخليجي للصحة المهنية واليوم العالمي للصحة		
المكتب التنفيذي + المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية			عمل بوسترات خاصة لهذا الأسبوع		
عدد البحوث التي تم اجراؤها	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	وزارة الصحة / اللجنة	توضيح فرص البحوث للجهات الأكاديمية	دعم وتشجيع البحوث التطبيقية التي تتناول صحة العمال	
		وزارة الصحة	تحفيز مقدمي خدمات الصحة المهنية لاجراء البحوث		
		وزارة الصحة / اللجنة	تنفيذ بحوث مشتركة علي المستوي الخليجي بالتعاون مع المنظمات العالمية		
		وزارة الصحة / اللجنة	وضع البحوث التطبيقية لصحة العمال علي علي قائمة أولويات الجهات الممولة للداسات والبحوث الوجوداتز التقديرية		



المؤشرات	الانتهاء	الجهات المنفذة / الشركاء	النشاط	الهدف	الغاية
عدد الحالات التي تم رصدها	٢٠٠٩	وزارة الصحة / الداخلية	إضافة الوظيفة ضمن بيانات شهادة الوفاة	تصميم / تحسين نظم ترصد الاصابات والأمراض المهنية	تابع توفير وتبليغ البيانات الخاصة بالعمل
		وزارة الصحة / جهات أخرى	تطوير نظم ترصد الاصابات المهنية الحالية		
		وزارة الصحة	استحداث نظام ترصد وطني فعال للأمراض المهنية		
	٢٠١٢	وزارة الصحة / اللجنة	ربط أنظمة ترصد الاصابات والأمراض المهنية لدول مجلس التعاون		
تخصيص ميزانية للمركز	٢٠١٢	وزارة الصحة / اللجنة	انشاء مركز وطني للصحة والسلامة المهنية في كل من دول مجلس التعاون علي أن يكون أحدها مركزا مرجعيا خليجيا ذات نشاط دولي	انشاء مراكز وطنية مرجعية للصحة والسلامة المهنية	
اتفاقات تشمل الدمج عدد المناهج عدد أنشطة الصحة المهنية	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	وزارة الصحة	دمج صحة العمال في الخطط المستدامة للتنمية	دمج صحة العمال في سياسات قطاعات الدولة المختلفة والمجتمع المدني	دمج صحة العمال في السياسات الأخرى
			دمج صحة العمال في اتفاقيات تحرير التجارة العالمية		
			دمج صحة العمال في المناهج المدرسية		
			وضع صحة العمال ضمن أولويات جمعيات النفع الأهلية		
عدد المراسلات المتلقاه عدد الاجتماعات التي حضرت	٢٠٠٨ - ٢٠١٢	اللجنة	وضع اللجنة الخليجية علي قوائم مراسلات الجهات المعنية	التنسيق والتعاون مع الجهات الخليجية والعربية والدولية	مع الجهات الأخرى
			تبادل حضور الاجتماعات لممثل اللجنة الخليجية ومثلي الجهات الخليجية والعربية والدولية المعنية بصحة العمال		



المراجع

1. Arnaout S. Healthy workplaces. 2008, Personal communication.
2. Australian Safety and Compensation Council. National OH strategy 2002 – 2012. Australian Government 2002.
3. ILO. Draft of an international plan for workers health 2008-2017. ILO, Geneva 2008.
4. ILO. Global strategy on occupational health and safety. 91st session of International Labour Conference, 2003. ILO 2004.
5. ILO. Report of the international consultation on the ILO safe work programme. ILO, Geneva 1999.
6. IOHA. Plan of work. International Occupational Hygiene Association 2005.
7. IPCS. Occupational risk management toolbox: Global implementation strategy. IPCS 2004.
8. Natural England Occupational Health and Safety. Policy and strategy. 2006.
9. NIOSH. Proposed national strategies for the prevention of leading work-related diseases and injuries. US Department of Health and Human Services, CDC, NIOSH 1986.
10. Research strategy report. National occupational health research strategies. Industr Health 2001; 39: 287-307.
11. WHO. Declaration on workers health, 2006.
12. WHO. Global strategy on occupational health for all. The way to health at work. WHO, Geneva 1995.
13. WHO. Plan of action on national occupational safety and health frameworks for ASEAN. ASEAN-OSHNET CBM 2007.
14. WHO. Regional framework for action for occupational health 2006-2010. WHO, Western Pacific Region 2006.
15. WHO. Regional strategy on occupational health and safety in SEAR countries. WHO, Regional Office for South-East Asia 2005.
16. Working Together for better health, Technical Cooperation, Among the Gulf States in the field of health through the council of health ministers of GCC States. 4th Edition, 1429/2008.
17. Prof. Tawfik A. Khoja, Glossary of Health Care Quality “Interpretations of Terms” 2nd edition 1429/2008.
18. Prof. Tawfik A. Khoja, Glossary of Patient Safety, 4th Edition, 1429/2008.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

